او رفع الموصوفية وح يبطل قولنا السواد موجود على تقدير كون الماهية غير الوجودية تقرير الجواب
ان مقابل اللازم من تغاير المحمول والموضوع قيام احدهما بالآخر فانا اذا قلنا الحيوان جسم لا يلزم قيام
الجسم بالحيوان مع تغايرهما وايضا لا يستدعي كون الموجود قائما على تقدير ان يستدعي التغاير القيام
اعتبار عدم المحمول القائم بالموضوع حتى يلزم ان يكون السواد في نفسه معدوما ويلزم قيام الوجود
بالمعدوم بل السواد الموضوع هو السواد في نفسه لا السواد الموجود والسواد المعدوم فلم
يتم البحث ولم يكن الشيء الواحد موجودا مرتين والجواب عن الوجه الثاني ان الوجود مغاير للماهية
والمحمول بالمواطاة هو الموجود وهو مغاير للماهية من وجه دون وجه والمغايرة من بعض الوجوه
لا تمنع الحكم باتحاد المتغايرين من بعض الوجوه   واثبات الوجود للماهية لا يستدعي وجودها
اوله   هذا ايضا اشارة الى الجواب دخل وهو قول المشكك الوجود صفة موجودة والا
لثبت الواسطة بين الموجود والمعدوم ح يكون الصفة الموجودة حاصلة في محل معدوم
وذلك غير معقول تقرير الجواب ان اثبات الصفة التي هي غير الوجود للماهية يستدعي ثبوت الماهية
اوله لان ثبوت الشيء لغيره يستدعي ثبوت فرع ثبوت ذلك الشيء في نفسه واما اثبات الصفة التي
هي الوجود للماهية لا يستدعي وجودها فان الوجود ليس صفة موجودة والا يلزم التسلسل واذا
لم تكن موجودة لم يكن ثبوته للماهية الا في العقل فلا يقتضي ثبوته للماهية في الخارج والا كانت الماهية
ثابتة قبل الوجود بل ثبوتها في الخارج هو عين وجودها   وسلبه عنها لا يقتضي تميزها او
ثبوتها بل نفيها لا اثبات نفيها بل وثبوتها في الذهن وان كان لازما لكنه ليس شرطا
هذا ايضا اشارة الى الجواب دخل مقدر على قوله العدم تميز الماهية تقريره انا اذا قلنا السواد معدوم
فقد حكمنا بسلب الوجود عن ماهية السواد وسلب الوجود عن ماهية السواد لا يمكن ما لم
يتميز السواد عن غيره وكل ما يتميز عن غيره فله تميز في نفسه وكل ما تعين في نفسه فله ثبوت في نفسه
فالسواد لا يمكن سلب الوجود عنه الا اذا كان ثابتا في نفسه فيكون حصول الوجود له شرطا في سلب
الوجود عنه فهو تقرير الجواب ان سلب الوجود عن الماهية لا يقتضي كون الماهية متميزة عن غيرها
ثابتة

غير مح
ثابتة في نفسها فان التميز صفة الماهية وكذا الثبوت والمسلوب عنه هو نفس الماهية لا الماهية
مع ثبوتها بل نفيها اي سلب الوجود عنها يقتضي نفيها لا اثبات نفيها بان يكون الماهية متصفة بثبوت
النفي فان سلب الوجود عنها لا يتوقف على اثبات نفيها فان اثبات النفي لها صفة غير الماهية والماهية
هي المسلوب عنها لا الماهية مع صفة غيرها كان لا يكون حصول الوجود شرطا في سلب الوجود عنها
لا يقال ان المسلوب عنه الوجود موجود في الذهن فالمسلوب عنه هو الماهية الموجودة في الذهن
لا الماهية من حيث هي هي فيكون حصول الوجود في الذهن شرطا لسلب الوجود عنه لانا نقول
الوجود لا يسلب عنها مع اعتبار انها موجودة في الذهن فان كونها موجودة في الذهن صفة مغايرة لها
والمسلوب عنه هو الموصوف فقط لا باعتبار كونه موصوفا بهذه الصفة او غيرها وان كان بحيث
يلزمه هذه الصفة وهو ثبوته في الذهن فثبوته في الذهن وان كان لازما لكنه ليس شرطا
١٠٥ في سلب الوجود عنه لا يقال اذا كان الوجود لازما لها فلم يصح الحكم بالعدم عليها لان كونها في
الذهن وان كان لازما باعتبار انها محكوم عليها والمحكوم عليه متصور لكن السلب غير وارد
على الماهية من حيث اتصافها بهذا اللازم بل على الماهية من غير تقييدها بهذا اللازم فان الماهية
المعدومة لها اعتباران اعتبار انها منفية واعتبار انها متصورة والثبوت لازم لها باعتبار الثاني
غير لازم لها باعتبار الاول والسلب وارد باعتبار الاول لا باعتبار الثاني   والحمل والوضع
من المعقولات الثانية يقالان بالتشكيك وليست الموصوفية ثبوتية والا لتسلسل
الحمل والوضع من المعقولات الثانية او يعتبر عروضهما للمعقولات الاولى من حيث هي في العقل
ولم يوجد في الخارج موجود هو حمل او وضع والحمل والوضع يقال كل منهما على افراده بالتشكيك
فان حمل بعض المحمولات اولى او اقدم في الحلية من حمل بعض آخر وكذا الوضع والموصوفية ايضا من
الاعتبارات العقلية وليست بموجودة في الاعيان والا لكانت وصفا لشيء آخر لانها
لا يمكن وجودها الا مع غيرها فيكون للموصوفية موصوفية اخرى ويتسلسل   الوجود
قد يكون بالذات وقد يكون بالوصف   الموجود على قسمين موجود بالذات وموجود بالوصف

Copyright © King Saud University